دي تي بلس

العدد **الأول**
الأربعاء
1 مارس
2023

القضاء على الديمقراطية

ما تُخبرنا جريمة قتل غامضة عن أندونيسيا الحديثة

إصدارة شهرية تصدر عن نقابة الصحفيين السودانيين بالتعاون مع تجمع الأطباء السودانيين في الولايات المتحدة (سابا)

التغيير الاجتماعي وحسابات السلطة

سنة جديدة في منطقة على كفّ عفريت

دي تي بلس

العدد **الأول** الأربعاء **1** مارس **2023**

info@sudanesejs.org

إصدارة شهرية تصدر عن نقابة الصحفيين السودانيين بالتعاون مع تجمع الأطباء السودانيين في الولايات المتحدة (سابا)

16

هل يمكن أن تتواجد الديمقراطية بدون الليبرالية؟

غلاف

التغيير الاجتماعي وحسابات السلطة

المحتويات

4 أصبح الانخفاض السكاني أمرًا لا يمكن إنكاره
في الصين.. ماذا بعد الآن؟

8 التغيير الاجتماعي وحسابات السلطة
من الحقوق المدنية والفصل العنصري إلى حركات الاحتجاج اليوم

12 **سنة جديدة في منطقة على كفّ عفريت**

22 **القضاء على الديمقراطية**

كلمة العدد

تضع نقابة الصحفيين السودانيين، وتجمع الأطباء السودانيين بالولايات المتحدة (سابا) بين يدي القارئ السوداني هذه الإصدارة لاختيارات من المقالات تهدف أن تكون نافذةً إلى أهم ما ينشر في الصحافة والدوريات الدولية في قضايا التحول الديمقراطي والتحديات المختلفة التي تواجه عالم اليوم. في نسختها الأولى، تكتفي الإصدارة بطبعة إلكترونية على أمل أن ينشأ لها موقع إلكتروني في المستقبل القريب، وأن تصدر منها نسخة ورقية داخل السودان، وذلك حسب التصور الموضوع لها.

ندشن إصدارة «التحول الديمقراطي» منطلقين من قناعة مشتركة أن عالم اليوم متشابك بصورة كثيفة، وما يحدث في ركن ما من العالم يتردد صداه في كل الأرجاء. تحديات مثل الصراعات الدولية، الأوبئة، التغير المناخي، آثار مواقع التواصل الاجتماعي، لها تأثير مباشر على وطننا السودان ومستقبله. كذلك، وفي الوقت الذي تمضي بلادنا بخطى متعثرة، لكنها مصممة، نحو التحول الديموقراطي، تسعى إصدارتنا هذه إلى نقل أهم الدروس والتجارب المشابهة، كما ترنو إلى التنويه بالتحديات التي تواجه الديمقراطية كنظام وكفكرة في هذا العصر الذي يشهد صعود اليمين الشعبوي في الغرب، وتناسل النعرات القومية الضيقة المعادية للتعدد، والغيوم الملبدة في سماء الاقتصاد العالمي.

يجمع بين منظمتينا التزامٌ صارم بالتحول الديمقراطي في بلادنا، وقناعة راسخة بالدور الحيوي الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني في هذا التحول. نجاح هذا الدور يتطلب قيام منظمات المجتمع المدني على أسس ديمقراطية ومؤسسية، ويستوجب أن تجسد منظمات المجتمع المدني المبنية على العضوية القيم التي تدعو إليها فتلتزم كل منها بالحصول على التفويض الانتخابي من قواعدها وعضويتها.

إذ نطلق باكورة عملنا المشترك، نرجو أن تتسع دروب التعاون بين منظمات المجتمع المدني الديمقراطية في سيرها النبيل نحو غد أفضل لبلادنا وأجيالنا القادمة.

عبدالمنعم أبو ادريس: نقيب الصحفيين السودانيين
ياسر يوسف الأمين: رئيس تجمع الأطباء السودانيين بالولايات المتحدة (سابا)

أصبح الانخفاض السكاني أمرًا لا يمكن إنكاره

في الصين.. ماذا بعد الآن؟

لسنوات، كنت أكتب مقالات تتنبأ بالتراجع السكاني في الصين. وفي هذا الأسبوع، أصبح الانخفاض أمرًا لا يمكن إنكاره. ولن يكون الهبوط إلى أسفل المنحدر سلسًا- ليس لهم أو لنا. فقد جاء في الأخبار أن معدل الوفيات في الصين فاق عدد المواليد لأول مرة منذ أكثر من 60 عامًا. وفي آخر مرة، كان ذلك بسبب المجاعة الناجمة عن سياسات ماو تسي تونغ الاقتصادية التي أدت إلى وفاة ما يُقدر بنحو 36 مليون إنسان بسبب الجوع. لكن الآن، الأزواج الصينيون الشباب، مثل أقرانهم في الكثير من دول العالم المتقدم، هم من لا يريدون إنجاب الأطفال.

بريت ستيفنز

وحتى وقتنا هذا، لا زال التحول الديموغرافي صغيرًا- حيث بلغ عدد المواليد 9.56 مليون نسمة في العام الماضي مقابل 10.41 مليون حالة وفاة، وفقًا لإحصاءات الحكومة الصينية. ومن بين إجمالي عدد السكان البالغ 1.4 مليار، فلا نتوقع أن ينفد الناس من البلد في أي وقت قريب.

لكن الاتجاهات بعيدة المدى تبدو مروعة لبكين. في عام 1978، عندما بدأت الإصلاحات الاقتصادية لدنغ شياو بينغ، كان متوسط الأعمار في الصين 20.1 سنة. وفي عام 2021، كان المتوسط 37.9، متجاوزًا مثيله في الولايات المتحدة. كما كان معدل الخصوبة في الصين 1.18. ومعدل الاستبدال اللازم للحفاظ على استقرار السكان هو 2.1. واعتبارًا من عام 2018، كان عدد الذكور في الصين يفوق عدد الإناث بنحو 34 مليون ذكر- وذلك نتيجة لسياسة الطفل الواحد التي قادت الأزواج إلى إجهاض الفتيات بمعدل أعلى من الأولاد. ويتقلص عدد السكان في سن العمل في الصين منذ سنوات؛ وحسب تقديرات متحدث باسم الحكومة فإن عدد السكان في سن العمل سينخفض إلى 700 مليون نسمة بحلول منتصف القرن الحالي.

إذا كنت تعتقد أن العالم به عدد كبير جدًا من الأشخاص بالفعل، فقد يبدو كل هذا بمثابة أخبار جيدة. ولكنها ليست كذلك. فمن المرجح بشكل كبير أن تتقدم الصين في العمر قبل

أن تصبح دولة غنية، مما سيؤدي إلى وصول مئات الملايين من الصينيين إلى مرحلة التقاعد والشيخوخة البائسة، والوحدة في كثير من الأحيان. ويرتبط انخفاض عدد السكان عمومًا بالانحدار الاقتصادي- وذلك بمعدل انخفاض نقطة مئوية واحدة تقريبًا في النمو الاقتصادي، مقابل كل انخفاض بنسبة نقطة مئوية في عدد السكان، وفقًا لروشير شارما، الرئيس السابق للأسواق الناشئة في مورغان ستانلي. والصين، بصفتها مركز للتصدير وسوق واسع، كانت محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي العالمي لأربعة عقود. وسينتشر تأثير ضعفها عبر الاقتصاد العالمي.

لكن الجانب الأكثر رعبًا في انخفاض السكان في الصين هو الجانب الجيوسياسي. عندما تواجه الديمقراطيات مشاكل اقتصادية، فإنها تميل إلى أن تكون ذات توجه داخلي وتعمل على تجنب المخاطرة. لكن عندما تواجه الديكتاتوريات هذا الأمر، فإنها غالبًا ما تركز على الشأن الخارجي وتميل إلى المخاطرة. وغالبًا ما تحاول الأنظمة التي لا تستطيع معالجة الاستياء الداخلي من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، أو لا ترغب في فعل ذلك، أن تعالج الأمر من خلال مغامرات خارجية.

وهناك نقطة أخرى تستحق التفكير فيها الآن أيضًا، حيث أعلنت بكين عن أبطأ معدل للنمو الاقتصادي منذ ما يقرب من أربعة عقود. والسبب المباشر في هذا الأمر هو سوء التعامل الكارثي للرئيس الصيني شي جين بينغ مع أزمة كوفيد- واتخاذه لبعض الإجراءات مثل عمليات الإغلاق التأديبية، ورفض اللقاحات الأجنبية، والانتهاء المفاجئ للقيود، والكذب المستمر.

لكن الاقتصاد الصيني كان بالفعل في مأزق قبل الوباء: فقاعة عقارية على وشك الانفجار، وهروب رأس مال بصورة قياسية، ونهاية هونغ كونغ كمدينة حرة نسبيًا، وزيادة تضييق الخناق على شركات صينية، مثل هواوي، في الدول الغربية بسبب مخاوف من التجسس وسرقة الملكية الفكرية.

ربما لو كانت الحكومة براغماتية لكانت قادرة على مواجهة هذه التحديات. لكن السيد شي عيّن مجموعة من الرجال الذين يوافقون على كل شيء في المكتب السياسي لولايته الثالثة غير المسبوقة كزعيم للحزب الحاكم. إذا تدهورت- أو عندما تتدهور- الظروف الاقتصادية؛ فمن المرجح أن يجدوا إجابات لمشاكلهم عن طريق العدوان بدلًا من الإصلاح. فكِّر في الأرجنتين أثناء فترات التضخم الرهيبة عشية غزو جزر فوكلاند، أو العراق المفلس قبل غزو الكويت.

ماذا يجب أن تفعل الولايات المتحدة؟ ثلاثة أشياء

أولًا، الردع. كلما كان أداء كييف عسكريًا أفضل ضد موسكو، تعلمت بكين الدرس بشكل أعمق وستدرك أن الاستيلاء على تايبيه، عاصمة تايوان، لن يكون سهلاً كما يبدو الأمر. وكلما أسرعت تايوان في الحصول على

كميات كبيرة من الأسلحة سهلة الاستخدام وصعبة الاستهداف مثل صواريخ ستينجر وجافلين، كان المخططون العسكريون الصينيين أكثر ترددًا في التحرك والمهاجمة. وكلما قامت الولايات المتحدة بمساعدة اليابان وأستراليا وحلفاء آخرين على تعزيز جيوشهم، زاد قوة التأثير الرادع على طموحات الصين الإقليمية.

تقوم إدارة بايدن بالكثير من هذا بالفعل. ولكن يحتاجون إلى القيام بالمزيد منه بشكل أسرع.

ثانيًا، الانفراج التجاري. إن محاولة معاقبة بكين عبر التعريفات الجمركية التي فرضها دونالد ترامب ستؤدي إلى زيادة التوتر في العلاقات مع الإضرار بكلا الجانبين اقتصاديًا. يجب أن نعرض إعادتها مقابل ضمانات من الصين بأنها ستنهي حملات القرصنة ضد المؤسسات الأمريكية.

وفي حالة عدم الالتزام، يمكن إعادة فرض التعريفات ومضاعفتها.

وأخيرًا، حقوق الإنسان. في كل فرصة، يجب على وزارة الخارجية أن تتحدث بصوت عالٍ باسم المنشقين الصينيين. يجب أن يكون جيمي لاي وكين يونغمين، من بين آخرين، مألوفين للأمريكيين، مثلما كان أندريه ساخاروف وناتان شارانسكي في السبعينيات. يجب رفع أسمائهم في كل اجتماع ثنائي مع المسؤولين الصينيين، ليس فقط من باب الاهتمام بحياتهم، ولكن أيضًا للتذكير بأن خلافاتنا الأساسية مع بكين ليست استراتيجية. ولكنها خلافات أخلاقية أيضًا.

وعلى المدى الطويل، فإن أعظم أمل يمكن أن نحمله للصين هو شعبها. أكبر استثمار يمكننا القيام به في عقود الاضطرابات المقبلة هو الحفاظ على ثقتنا بهم.

نقلاً عن نيويورك تايمز

التغيير الاجتماعي وحسابات السلطة

من الحقوق المدنية والفصل العنصري إلى حركات الاحتجاج اليوم

يوم الإثنين، الثالث في شهر يناير من كل عام، هو يوم مارتن لوثر كينغ في الولايات المتحدة، وهو الوقت الذي يحتفي فيه الأمريكيون بإرثه، وحركة الحقوق المدنية التي ساعد في قيادتها.

أماندا تاوب

ولكن بعد قراءة كتاب متميز مؤخرًا، توصلت إلى قناعة بأن قصة حركات الحقوق المدنية التي يعرفها معظمنا غير مكتملة. «إعادة التنظيم العرقي: تحول الليبرالية الأمريكية، 1932-1965»، بقلم إريك شيكلر، عالم السياسة في جامعة بيركلي، غيّر فهمي بشكل جذري لحركات التغيير الاجتماعي في جميع أنحاء العالم.

إذا أردت تلخيص حجته في كلمة واحدة، فستكون التبعية: في الولايات المتحدة، كان الحزب الديمقراطي في الولايات الشمالية يعتمد، بشكل كبير، على دعم النقابات. ولأن الهجرة الكبيرة جلبت أعدادا هائلة من العمال السود إلى المدن الشمالية للعمل في المصانع والصناعة، أصبح الناخبون السود دائرة انتخابية قوية داخل الحركة العمالية. تمكنت منظمات مثل N.A.A.C.P من الاستفادة من هذه القوة لجعل الحقوق المدنية جزءا من الأجندة السياسية للحركة العمالية، وكانت الحركة العمالية قادرة على الاستفادة من قوتها لفرض أجندتها داخل الحزب الديمقراطيح- وفي النهاية البلد بأكمله.

يجادل، شيكلر، أن عملية إعادة التنظيم هذه بدأت في تحويل الحزب الديمقراطي من الأسفل إلى الأعلى في ثلاثينيات القرن الماضي، قبل عقود من وصول حركة الحقوق المدنية إلى الصدارة في ستينيات القرن نفسه. قاومت القيادة العليا للحزب- الحريصة على استرضاء دعاة

نبذة

مارتن لوثر كينغ الابن زعيمًا أمريكيًّا من أصول إفريقية

ولد في 15 يناير عام 1929 حصل على جائزة نوبل للسلام 1964

اغتيل في الرابع من أبريل عام 1968

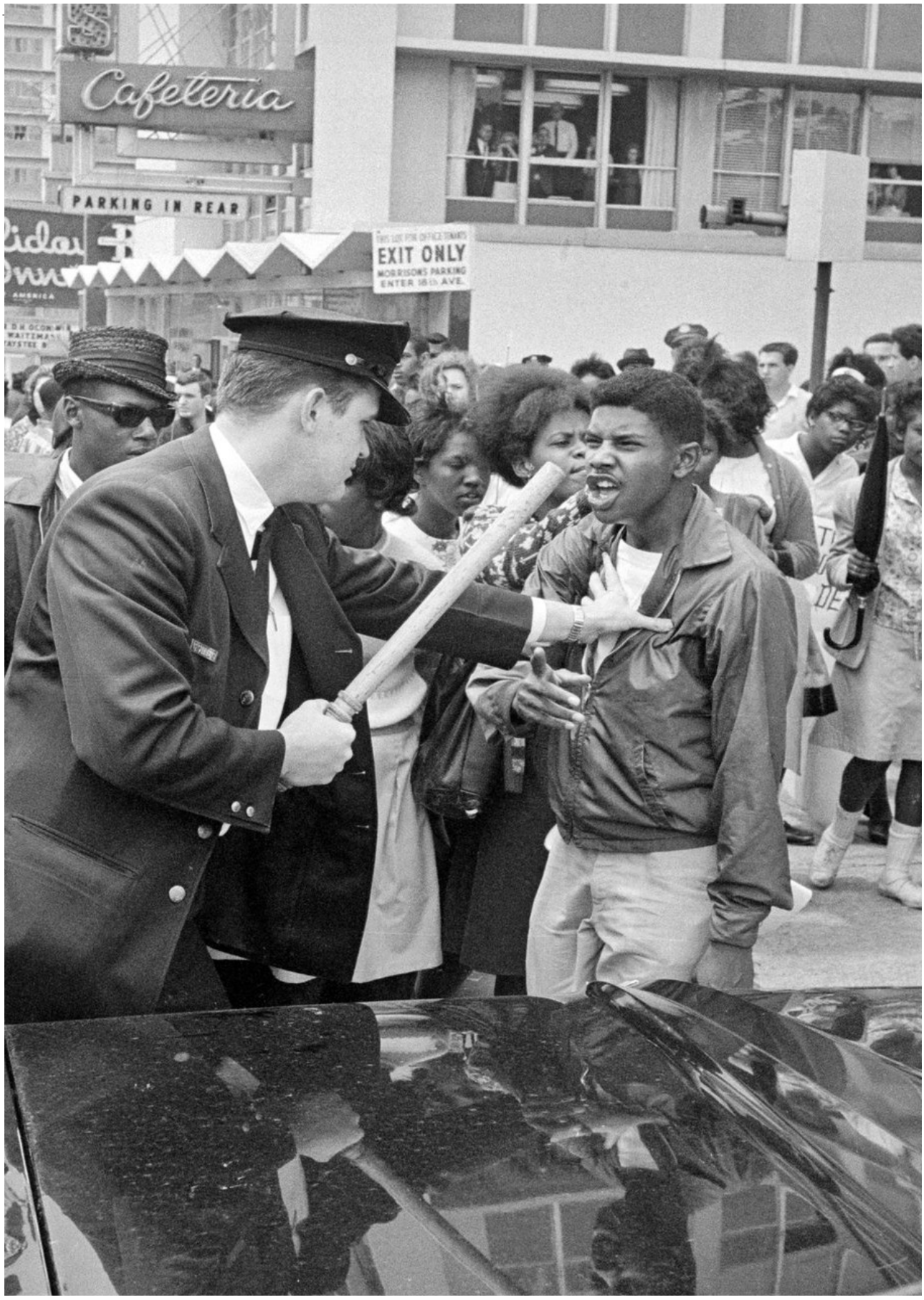
Cafeteria
PARKING IN REAR
EXIT ONLY
MORRISONS PARKING
ENTER 18th AVE.

الفصل العنصري في الولايات الجنوبية- هذا الضغط من أسفل إلى أعلى لأطول فترة ممكنة. لكن جناح الحقوق المدنية المدعوم من النقابات في الحزب أثبت في النهاية أنه أكثر قوة.

هذه إضافة مهمة إلى القصة المعتادة للحقوق المدنية، التي تميل إلى التركيز على الاحتجاجات العامة وتقنيات المقاومة في الجنوب، مثل مقاطعة حافلات مونتغمري، واعتصامات الغداء، وركوب الحرية والمسيرات واسعة النطاق. ولكي نكون واضحين، كانت هذه الإجراءات مهمة للغاية؛ على وجه الخصوص، أصبحت الصور واللقطات لوحشية الشرطة خلال الاحتجاجات السلمية فضيحة ساعدت في تحويل المشاعر العامة ضد نظام الفصل العنصري. وقدم قادة مثل مارتن لوثر كينغ جونيور التوجيه الأخلاقي الذي ربط الحقوق المدنية بالهوية السياسية للأميركيين والقيم الأساسية للبلاد. لكن الكتاب يظهر أنه سيكون من الخطأ تفويت السياق السياسي الأوسع، وكيف استخدمت حركة الحقوق المدنية تحولات مجتمعية كبيرة لصالحها.

في جنوب أفريقيا، فرض تسوية بشأن الفصل العنصري

تبرز هذه الفرضية بشكل أوضح حين يدرس المرء نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. هناك، مرة أخرى، النسخة الأكثر شيوعا من القصة هي تلك المتعلقة بالاحتجاجات العامة، والموقف الأخلاقية والضغط من أعلى إلى أسفل: إن المقاومة السلمية بقيادة نيلسون مانديلا وآخرين، لفتت الانتباه إلى ظلم حكم البيض، وصعد المجتمع الدولي الضغط من خلال العقوبات ونبذ نظام الفصل العنصري، وفي النهاية سادت العدالة.

> في إيران، حافظت الاحتجاجات المناهضة للحكومة على زخمها لعدة أشهر، مما جذب دعما شعبيا جماهيريا للتغيير

لكن إليزابيث وود، عالمة السياسة بجامعة ييل، تروي قصة مختلفة في كتابها «صياغة الديمقراطية من الأسفل: تحولات المتمردين في جنوب أفريقيا والسلفادور». تجادل وود بأن نظام جنوب إفريقيا قد طور طبقة قوية من النخب الاقتصادية الأفريكانية التي كانت تعتمد بشكل كبير على العمالة السوداء لتحقيق أرباحها، وازداد هذا الاعتماد مع نمو اقتصاد جنوب إفريقيا وتحديثه. لذلك عندما جلبت التعبئة المناهضة للفصل العنصري مطالبها السياسية إلى مكان العمل، من خلال التنظيم العمالي والإضرابات، ضغطت النخبة الاقتصادية على النخبة السياسية لإحداث التغيير حفاظًا على مصالحها. كانت هناك ضغوط أخرى أيضا. فقد فرضت العقوبات الأجنبية ضغوطا على الاقتصاد، وغالبا ما كانت هناك مستويات عالية من الاضطرابات المدنية، لا سيما في البلدات السوداء. لكن الجنوب أفريقيين البيض، الذين لم يعيشوا أو يعملون في تلك البلدات، كانوا معزولين نسبيا عن العنف هناك. وجد باحثون آخرون أن العقوبات الدولية تحدث نتيجةً للتعبئة المحلية، وليس العكس.

قالت لي وود: «دفعت تعبئة العمالة، خاصة من قبل عمال المناجم وعمال المعادن، النخبة الاقتصادية إلى رؤية أن مستقبلهم يعتمد على المساومة». «أجبر العمال السود النظام على تقديم تنازلات من خلال ضغطهم على النخب الاقتصادية، التي ضغطت بدورها على النخب السياسية».

في إسرائيل، يواجه ائتلاف يميني متطرف احتجاجات جماهيرية

لقد حولت قصص التغيير هذه في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا نظرتي إلى حركات الاحتجاج الحديثة التي غالبا ما أغطيها في هذا العمود. من السهل النظر إلى تعبئة الجماهير كإشارة إلى قوة حركة ما: كم عدد الأشخاص الذين يخرجون إلى المظاهرات، وعدد المرات التي يحتجون فيها، وما إذا كانوا سيستمرون في مواجهة قمع الدولة. لكن من المهم بنفس القدر النظر إلى ما إذا كانت الاحتجاجات ترتبط بقاعدة سياسية أو اقتصادية حاسمة، وما إذا كانت الحركة منظمة بما يكفي لاستخدام هذا النفوذ.

في إيران، على سبيل المثال، حافظت الاحتجاجات المناهضة للحكومة على زخمها لعدة أشهر، مما جذب دعما شعبيا جماهيريا للتغيير. أظهر المتظاهرون مرونة هائلة في مواجهة عنف الدولة، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية والتعذيب وقتل عشرات المراهقين والأطفال. ولكن حتى الآن، لا يبدو أن الاحتجاجات قادرة على تهديد مكامن القوة لدى النظام الحاكم بالصورة التي من شأنها أن تلزمه بتبني أجندة المحتجين.

هذا لا يعني، بالطبع، أن حركة الاحتجاج الإيرانية لن تكون ناجحة. لكن لم يتضح بعد كيف سيربط المحتجون تعبئتهم العامة برافعة السلطة السياسية.

في إسرائيل، خرج عشرات الآلاف من الأشخاص إلى الشوارع في نهاية الأسبوع الماضي للاحتجاج على خطة الحكومة اليمينية للحد من سلطة القضاء- وهي خطوة يقول القضاة والمعلقون والمشرعون المعارضون إنها ستقوض الديمقراطية الإسرائيلية. لكن الانتخابات الأخيرة أظهرت بالفعل

أن ائتلافا يمينيا متطرفا يمكن أن يفوز دون دعم من الوسط أو اليسار. وبالتالي فإن الحكومة تعتمد على اليمين المتطرف، الذي أصبح الآن في وضع يسمح له بفرض أجندته.

«هناك ائتلاف من الناس الذين لديهم هذه الأجندة لسنوات عديدة من تقييد المحاكم، وأيضا قوى أخرى في المجتمع تمنع اليمين الإسرائيلي من تنفيذ برنامجه الأيديولوجي»، قال جدعون رهط، زميل بارز في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وهو مركز أبحاث مستقل. اعتاد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على الحد من أجندة اليمين المتطرف للحفاظ على تسوية أكثر وسطية، كما أخبرني رهط، ولكن الآن أصبح من الأنسب سياسيا بالنسبة له أن يمنحهم حرية أكبر.

إن احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، إذا نظرنا إليها من خلال هذه العدسة، تزداد قتامة. لا يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير على العمالة الفلسطينية، ويعني العزل العسكري للأراضي المحتلة أن المدن الإسرائيلية معزولة نسبيا عن الاضطرابات هناك. يضيف نظام الدفاع الصاروخي «القبة الحديدية» والأصول العسكرية الأخرى طبقة أخرى من الحماية ضد الهجمات- وبالتالي من الضغط السياسي أيضا. القيادة الفلسطينية منقسمة، ولم ينظر إليها على أنها شريك تفاوضي موثوق به منذ عام 2006، عندما تولت حماس السلطة في غزة، كما أخبرني رهط.

كما أن احتمالات الضغط الدولي محدودة، ويرجع ذلك جزئيا إلى موقع إسرائيل الفريد في السياسة الداخلية في الولايات المتحدة، حيث أصبح دعم إسرائيل الآن أولوية قصوى لليمين الأمريكي.

قال ستيفن ليفيتسكي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد والمؤلف المشارك لكتاب «كيف تموت الديمقراطيات»، إنه أكثر تشاؤما الآن مما كان عليه قبل بضع سنوات بشأن مستقبل الديمقراطية الإسرائيلية، وآفاق التوصل إلى اتفاق سلام وإنهاء الاحتلال.

وقال: «في نهاية المطاف، قرر البيض في جنوب أفريقيا أنهم يخسرون الكثير اقتصاديا بسبب الفصل العنصري». أشك أن الإسرائيليين سيصلون إلى ذات الاستنتاج».

نقلًا عن دورية المحلل- الصادرة عن نيويورك تايمز

سنة جديدة في منطقة على كفّ عفريت

بين كافة مناطق العالم الجيوسياسية، لا شك في أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الموسّعة لتضمّ إيران وتركيا، هي أقل مناطق العالم استقراراً، وإن لم تعد أكثرها سخونة منذ أن انتقلت فوهة البركان إلى أوكرانيا بعد سنوات عديدة من التنقّل من بلد عربي إلى آخر، فضلًا عن أفغانستان: العراق، ليبيا، سوريا، اليمن، ناهيك من الاعتداءات الصهيونية على غزّة والقتال الدائر في بعض أقاليم السودان.

جلبير الأشقر

وقد دخلت المنطقة العربية منذ الانتفاضة الكبرى لعام 2011 في سيرورة ثورية طويلة الأمد تسعّرها أزمة اقتصادية واجتماعية لا تني تتفاقم. وإذ فشلت موجات متتالية من النضالات الشعبية في تحقيق تغيير جذري في الأنظمة القائمة لا يقتصر على الواجهة السياسية، بل يشمل السياسات الاقتصادية وما تخدمه من مصالح خاصة بفئات وشرائح ميسورة على حساب السواد من الناس، فإن نتيجة ذلك الفشل ليست العودة إلى الاستقرار النسبي الاستبدادي الذي سبق الانفجار، بل تعاظم أسباب الاحتقان والانفجار. فإن المنطقة برمّتها على كفّ عفريت، من المحيط إلى الخليج بضفتيه العربية والإيرانية وإلى تركيا. وقد دخلت هذه الأخيرة منذ أكثر من سبع سنوات في حالة من الاضطراب السياسي بعد سنين من الاستقرار الناجم عن طغيان حزب العدالة والتنمية ديمقراطياً على الحياة السياسية. فمنذ أن تزعزع طغيان الحزب الانتخابي في عام 2015 ولجأ في وجه ذلك إلى التحالف مع اليمين القومي التركي وإعادة إشعال الصراع مع الحركة الكردية، ورجب طيب أردوغان يتخبّط في سياسته الاقتصادية كما في سياسته الإقليمية والخارجية في سعي محموم نحو توفير شروط فوزه المجدّد في الانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2024. أما الجار الآخر العظيم التأثير على الأوضاع العربية، ألا وهو الحكم الإيراني، فهو يواجه منذ أربعة شهور

أكبر موجة سخط شعبي عرفتها البلاد منذ تلك التي سبقت سقوط نظام الشاه قبل أربعة وأربعين عاماً. هذا وتتلبّد السماء بالغيوم السوداء عند ملتقى النظامين التركي والإيراني في سوريا، بما ينذر بانفجار عسكري قد ينجم عن اجتياح تركي جديد للأراضي السورية، وذلك لغاية سياسية تتعلّق بترحيل قسم من اللاجئين السوريين قسراً من تركيا إلى داخل الأراضي السورية من أجل دغدغة مشاعر قسم متعاظم من الناخبين الأتراك تطوّر لديه نفورٌ من تواجد اللاجئين السوريين. فقد ينتهز الحكم التركي فرصة الإضعاف الكبير الذي أصاب روسيا من جراء عدوانها الفاشل على أوكرانيا كي يجتاح الشمال الشرقي السوري، رغم أنف النظام السوري وإيران اللذين لا يقدران على مواجهة الجيش التركي بغياب مشاركة روسية. كما يرى الحكم التركي أن الحالة الناجمة عن حرب أوكرانيا عزّزت من أهمية دوره الاستراتيجي بحيث يمكنه أن يراهن على أن واشنطن لن تضحّي بحلفها مع تركيا من أجل دعم الحركة الكردية في سوريا.

ومن جهة أخرى، أخذ الحكم الصهيوني الفاشي الجديد، الذي تألف مع بداية هذا العام، يرتكب استفزازاً بعد آخر، لاسيما جناحه الفاشي بامتياز. ويصبو هذا الأخير إلى تفجير الأوضاع في الضفة الغربية بحيث يدفع نحو ضمّها الرسمي وطرد سكانها الأصليين الفلسطينيين، مع توسيع رقعة نفوذه في المجتمع اليهودي الإسرائيلي الذي لم ينفك يشطح نحو اليمين منذ ما يناهز نصف قرن، إذا استثنينا سنوات أوهام أوسلو القليلة. ومن شأن استفزازات الحكم الصهيوني أن تلهب النار في الضفة وقطاع غزّة، الأمر الذي يُرجَّح أن يكون له مفعول

هام على الساحات الشعبية في معظم الدول العربية وبالطبع على الساحة الفلسطينية داخل حدود 1948. أما لبنان وسوريا فهما يعانيان من أزمة معيشية وصلت إلى حدّ خطير جداً بما ينجلي في انفجارات متتالية للسخط الشعبي، تنذر بأن تتحوّل إلى انفجار معمّم كالذي شهده لبنان في

عام 2019، لكنه قد يحصل هذه المرة على خلفية أزمة سياسية لبنانية عميقة في بلد باتت كافة معالم «الدولة الفاشلة» تنجلي لديه بفراغ ساطع في قمة مؤسسات الحكم. وإذا كان الوضع في الأردن أكثر تماسكاً من الناحية السياسية، فإن تفاقم الأزمة المعيشية هناك ينذر بانفجار شعبي يتعدّى بدرجات حدّة حراك عام 2018. وفي السودان، لا يزال الصراع دائراً بين العسكر والحراك الشعبي بحيث بات من المرجّح أن يحاول أولئك حسم الوضع هذا العام بتصعيد قمعهم للحراك، الأمر الذي سيكون من شأنه تفجير أوضاع البلاد. أما العسكر في الجزائر فمستمرّون في قمعهم للحراك وكافة الأصوات الحرّة، على غرار ما يمثله الصحافي إحسان القاضي الذي تم اعتقاله في أواخر العام المنصرم. وليس مستبعداً أن تصعيد القمع من طرف سلطة جزائرية فاقدة لأي مشروعية شعبية سوف يعيد تفجير الحراك بشكل أكثر حدّة. وفي مصر، حيث تمكّن التضافر بين بطش السلطة وأزمة المعارضة أن يبقي الحال على ما يشبه الاستقرار، فإنه في الحقيقة هدوء من نوع الذي يسبق العاصفة، لاسيما أن حكم السيسي مستمرّ في الركض وراء حلول صندوق النقد الدولي الواهية، التي لا تحلّ الأزمة الاقتصادية، بل تفاقم الأزمة المعيشية بما أخذ يتعدّى قدرة الشعب المصري على التحمّل. وفي تونس، تبدّدت الأوهام التي رافقت انقلاب قيس سعيّد على الدستور الناجم عن ثورة عام 2011 بينما يسير هو الآخر في ركاب صندوق النقد الدولي في وجه معارضة الحركة النقابية ونفور الفئات الشعبية المتواضعة والفقيرة. ومن المرجّح أن تشهد تونس في هذا العام الجديد اضطراباً سياسياً حاداً. وليس المغرب بمنأى عما وصفنا إذ تطأ الأزمة الاقتصادية العالمية على أوضاعه بشدة بما قد يؤدّي عاجلًا أم آجلًا إلى انفجار سياسي كبير يشبه حراك الريف لعامي 2016-2017، لكن على نطاق البلاد بأسرها.

نقلا عن القدس العربي

عندما تصبح الاختلافات في الرأي وجودية يجب على المواطنين- في الولايات المتحدة وحول العالم- إيجاد طريقة للتعامل معها

هل يمكن أن تتواجد الديمقراطية بدون الليبرالية؟

لم أتوقع قط أن أنظر إلى عهد جورج دبليو بوش باعتباره وقت براءة نسبية للولايات المتحدة. لقد تغيرت بلدي، الولايات المتحدة، بسرعة أكبر بكثير مما كنت أتخيل. في الأيام الأولى بعد 11 سبتمبر، كنت لا أزال في الكلية؛ وكانت الأمة، وقد توحدت مواقف الحزبين الكبيرين فيها، في حالة حربٍ أنتجت بعضًا من أسوأ لحظاتنا، أكثر قتامة حتى مما سيحدث في عهد دونالد ترامب. كانت أصوات المعارضة نادرة. وكانت أي محاولة للتشكيك في جدوى الحرب في أفغانستان أو إقرار قانون الوطنية (باتريوت آكت) أو غزو العراق بمثابة أن تحكم على نفسك بالعزلة.

شادي حامد

وبينما أصبحت إدارة بوش مهووسة بالحرب في العراق، ومع انشغالها بتغيير الشرق الأوسط، انهار أي أمل في وحدة وطنية حول الغايات بسرعة. ولكن بقدر ما كان ذلك الوقت مُحبطًا، فإن الانقسامات في بلدنا لم تكن عميقة أو وجودية بعد. فقد تمحورت، إلى حد كبير، حول السياسات المدمرة لإدارة بوش- سياسات يمكن عكسها. تم احترام نتائج الانتخابات. وكان للرئيس معارضة مخلصة. وكان كلا الحزبين لا يزالان يحترمان التقاليد الليبرالية الكلاسيكية بصورة كبيرة، من احترام للحريات الفردية وحقوق الأقليات. وبرغم كل أخطائه، كان بوش رجلًا صالحًا، وإن انتهى به الأمر إلى دعم أشياء فظيعة. كنا جميعًا أميركيين، وأردنا الأفضل لبلدنا، حتى وإن اختلفنا في كيفية تحقيق ذلك.

وبالنظر إلى الوراء، تبدو تلك السنوات جذابة إلى حد ما. ومما يبرز مدى اختلاف تلك الحقبة مقال صدر عام 2006 بعنوان «حدود الديمقراطية»، كتبه الفيلسوف المحافظ الراحل روجر سكروتون. فقد دفع الرئيس بوش بمسألة الديمقراطية إلى مركز النقاش العام، لكننا كنا نناقش الديمقراطية في الشرق الأوسط، وليس ديمقراطيتنا. هل العرب «جاهزون» للحكم الذاتي؟ هل كان الإسلام متوافقًا مع الديمقراطية؟ ومثل معظم المفكرين الغربيين الذين كتبوا في ذلك الوقت، لم يبدو أن سكروتون يفهم الإسلام حقًا. لكن مقاله سلط الضوء على التحدي الأساسي للسياسة الديمقراطية: كيف، أو ما إذا كان، يمكن للناس احترام نتائج الانتخابات حتى لو لم ترُق لهم. فقد قارن الولايات المتحدة بتلك البلدان ذات الأغلبية المسلمة التي يبدو أن مواطنيها لا يستطيعون تنظيم أمورهم بصورة فعالة. فقد كتب:

«المعيار الأمريكي... يختلف كليًا عن معيار [الدول شديدة الطائفية]. حيث يصوت البعض للديمقراطيين ويجدوا أن الجمهوريين يحكمونهم. وهم يقبلون هذا- ربما غير سعداء به، ولكنهم يُقرون بواجب الطاعة والولاء المشترك الذي هو أكثر أهمية بكثير من أي اختلافات انتخابية في الرأي».

وعند إعادة قراءة هذا المقطع منذ وقت ليس ببعيد، ضحكت من المفارقة. بالنسبة لسكروتون، فإن القدرة على أن تكون غير سعيد، ولكن تظل متلزمًا بقبول الأمر عندما يفوز خصمك في الانتخابات هو «الشرط الأساسي للديمقراطية كما نعرفها». وبهذا المعنى، فإن الحزب الآخر، بقدر ما قد يكون سيئًا، إلا أنه لا يزال مجرد خصم عادي وليس عدوًا يجب هزيمته. وفقًا لهذا المقياس، لم تعد الولايات

المتحدة، في الوقت الراهن، تلبي الشرط الأساسي للديمقراطية.

تتمتع الولايات المتحدة ببعض المزايا عندما يتعلق الأمر باحتواء العداء المتبادل بين حزبيها: مؤسسات قوية، ومعايير ديمقراطية، وتاريخ طويل من الممارسة الديمقراطية. نادراً ما تنهار الديمقراطيات الراسخة القوية. وقد استفادت الولايات المتحدة أيضًا من الثقافة الديمقراطية. حيث يؤمن الأمريكيون بمفهوم الديمقراطية وكانوا ملتزمين بها. هذا ما كنا عليه. يمكن للثقافة أن تكون طاغية في قوتها، سواء كانت غامضة أو محيرة. وقد كتب المؤلف مايكل بريندان دوهيرتي أن أحكامها «مألوفة جدًا لدرجة أن [الثقافة] موجودة مثل الصوت في رأسك. ومع ذلك فمن المستحيل شرح كيفية حدوث ذلك بالضبط.»

> المعيار الأمريكي... يختلف كليًا عن معيار [الدول شديدة الطائفية]. حيث يصوت البعض للديمقراطيين ويجدوا أن الجمهوريين يحكمونهم

برغم قوتها، يمكن للثقافات أن تتغير وتنهار. فاليوم، يشكك الأمريكيون في ديمقراطيتهم وفي الفكرة الديمقراطية نفسها. إذا كان بإمكان بلد

مـا أن يكـون لديـه ثقافـة ديمقراطيـة فـي عـام 2006 ثـم يفقـد هـذه الثقافـة فـي عـام 2022، فهـل هـي حقًـا ثقافـة؟ الثقافـة تلتصـق بـك؛ وليـس مـن المفتـرض أن تتغيـر بسـهولة فـي نصـف جيـل فقـط. لا أعتقـد أن الديمقراطيـة هـي انحـراف فـي تاريـخ البشـرية، ولا اعتقـد أن البشـرية يمكنهـا العـودة إلـى الـوراء نحـو الاسـتبداد. لكننـي أعتقـد أننـا سـنتجه نحـو الإدراك المشـترك بـأن الممارسـة السياسـية المبنيـة علـى الاسـتقطاب الحـاد لـم تعـد مشـكلة شـرق أوسـطية بصـورة رئيسـية. إنهـا مشـكلة ديمقراطيـة. إنهـا مشـكلة الديمقراطيـة.

وبالنسـبة لأولئـك الذيـن يهتمـون بفكـرة الديمقراطيـة منـا، فمـن المحتمـل أن يكـون هـذا هـو السـؤال السياسـي لبعـض الوقـت فـي المسـتقبل، وربمـا حتـى لبقيـة حياتنـا. ليسـت كل المشـاكل لهـا حلـول، والاعتقـاد بأنهـا كذلـك ربمـا يجـب أن تكـون مشـكلة أكبـر. هنـاك نـوع معيـن مـن الحكمـة فـي الاعتـراف بالنقـص فـي الأفـكار العظيمـة، والديمقراطيـة فكـرة عظيمـة .

قـد يبـدو هـذا وقتًـا غريبًـا للإشـادة بالديمقراطيـة. وكمـا قـال المـؤرخ البلجيـكي ديفيـد فـان ريبـروك فـي كتابـه ضـد الانتخابـات: «هنـاك شـيء غريـب يحـدث مـع الديمقراطيـة. يبـدو أن الجميـع يريدهـا ولكـن لا أحـد يؤمـن بهـا بعـد الآن.» واشـتدت المخـاوف مـن تراجـع قوتهـا الدائمـة، بمـا فـي ذلـك فـي الولايـات المتحـدة.

المكونـان الأساسـيان للديمقراطيـة الليبراليـة- الليبراليـة والديمقراطيـة- كانـا يتباعـدان لبعـض الوقـت. بالنسـبة لمعظـم فتـرات العصـر الحديـث، كان المفهومـان يسـيران جنبًـا إلـى جنـب، على الأقـل في الغـرب. التقليد الليبرالي، والـذي ظهـر بعـد أن اسـتنفدت أوروبـا نفسـها بالحـروب الدينيـة، يظهـر جليًـا

> **أصبحت تفضيلات الناس غير ليبرالية على نحو متزايد، فقد نفد صبر الناخبين من المؤسسات المستقلة، وأصبحوا أقل استعدادًا للتسامح مع حقوق الأقليات العرقية والدينية**

فـي وثائـق مثـل وثيقـة الحقـوق فـي الولايـات المتحـدة. وفـي الوقـت نفسـه، فـإن الديمقراطيـة، فـي حيـن أنهـا تتطلـب حـد أدنـى مـن الحمايـة للحقـوق للسـماح بمنافسـة عادلـة وذات مغـزى، فهـي تكـون أكثـر اهتمامًـا بتفضيـلات الأغلبيـة كمـا يتـم التعبيـر عنهـا مـن خـلال الانتخابـات العاديـة. يجـب أن تسـتجيب الديمقراطيـات لمـا يصـوت لـه الناخبـون بالفعـل. هـذا مـا يجعـل الديمقراطيـة عظيمـة. وهـذا أيضًـا هـو مـا يجعـل الديمقراطيـة مخيفـة. لا أحـد يعـرف علـى وجـه اليقيـن مـا سـيحدث فـي الانتخابـات قبـل حدوثهـا.

فـي الكتـاب الـذي يحمـل عنـوان «الشـعب مقابـل الديمقراطيـة»، رصـد العالـم السياسـي والكاتـب فـي مجلـة ذا أتلانتيـك «ياشـا مونـك» أحـد الجوانـب الأكثـر إثـارة للاهتمـام فـي اللحظـة الحاليـة:

فمـن ناحيـة، أصبحـت تفضيـلات النـاس غيـر ليبراليـة علـى نحـو متزايـد: فقـد نفـد صبـر الناخبيـن مـن المؤسسـات المسـتقلة، وأصبحـوا أقـل اسـتعدادًا للتسـامح مـع حقـوق الأقليـات العرقيـة والدينيـة. ومـن ناحيـة أخـرى، تسـيطر النخـب علـى النظـام السياسـي وتجعلـه غيـر مسـتجيب بشـكل متزايـد: فقـد أصبحـت مراكـز القـوى أقـل اسـتعدادًا للتنـازل مـن أجـل قبـول آراء النـاس.

أصبـح الاختـلاف بيـن الديمقراطيـة والليبراليـة أكثـر وضوحًـا فـي الآونـة الأخيـرة، وليـس فقـط فـي الديمقراطيـات الهشـة فـي الشـرق الأوسـط. حيـث نجـد أنـه فـي عـدد متزايـد مـن الديمقراطيـات الراسـخة، مثـل إيطاليـا والسـويد وفرنسـا وبولنـدا والهنـد وإسـرائيل والبرازيـل، حققـت الأحـزاب اليمينيـة غيـر الليبراليـة مكاسـب هائلـة، بـل وتولـت السـلطة مـن خـلال الوسـائل الديمقراطيـة. وقـد كان التزامهـم بحقـوق الأقليـات والمسـاواة موضـع تسـاؤل أمـام القانـون، وأحيانًـا كان يتسـم موقفهـم بالعدائيـة.

صعـود الديمقراطيـة الليبراليـة خـلال الحـرب البـاردة وانتصارهـا الواضـح بعـد سـقوط الشـيوعية جعـل مـن السـهل نسـيان أن الليبراليـة والديمقراطيـة تقومـان علـى مفاهيـم مختلفـة لاحتياجـات الإنسـان ورغباتـه. وسـواء كان يجـب علـى الولايـات المتحـدة التأكيـد علـى القيـم الليبراليـة- الاسـتقلالية الفرديـة أو المسـاواة بيـن الجنسـين أو حمايـة حقـوق الأقليـات أو الحريـة الجنسـية- أو الديمقراطيـة الانتخابيـة فـإن ذلـك يتوقـف علـى التصـور العـام لمـا هـو عالمـي عبـر الزمـان والمـكان، ومـا هـو غيـر ذلـك.

وقبـل أن تبـدأ الليبراليـة والديمقراطيـة فـي التباعـد فـي الغـرب، كانـا يتباعـدان فـي مـكان آخـر. الـدول ذات الأغلبيـة المسـلمة في الشـرق الأوسـط، وكذلـك جنـوب شـرق آسـيا، كانـت مختبـرات لليبراليـة. كانـوا سـابقين لعصرهـم، فقـد قدمـوا نموذجًـا مظلمًـا لعالـم حلـت فيـه الثقافـة والهويـة والديـن («مـن نحـن») محـل الاهتمامـات الاقتصاديـة («مـا يصلُـح») كنقطـة ارتـكاز للصـراع السياسـي. وهـذا مـا جعـل مسـار الربيـع العربـي محبطًـا للغايـة للعديـد مـن المراقبيـن الأمريكييـن. حيـث كان عالمًـا فيـه الحـروب الثقافيـة أهـم الحـروب. وربمـا لـم يـدرك الرئيـس ترامـب ومستشـاروه السـابقون ذلـك، لكـن عندمـا اشـتكوا مـن «الدولـة العميقـة»، كانـوا يسـتوردون مفهومًـا وُلـد فـي

الشـرق الأوسـط.

لسـوء الحـظ، أنـا أمثـل الجانـب الـذي خسـر جـدالًا كبيـرًا حـول مـا إذا كانـت الديمقراطيـة فـي الشـرق الأوسـط ممكنـة ومرغوبـة. وبغـض النظـر عـن الاضطرابـات المتكـررة، فسـنجد أن الأمريكييـن قـد فقـدوا اهتمامهـم بالمنطقـة. وكذلـك السياسـيون الأمريكيـون. وربمـا كان الرئيـس بـاراك أوباما خير مثال لهذا التطور. حيث أنه لفتـرة وجيـزة، سـمح لنفسـه بالإيمـان بإمكانيـة أن الربيـع العربـي يحمـل وعـودًا بأشـياء أفضـل. ولكـن مـع تحـول الربيـع العربـي إلى الظـلام، كذلـك فعـل أوباما. أفـاد جيفـري جولدبيـرج مـن مجلـة ذا أتلانتيـك فـي عـام 2016 أن أوبامـا كان معروفًـا بمزحتـه الخاصـة التـي يقـول فيهـا، «كل مـا أحتاجـه فـي الشـرق الأوسـط هـو عـدد قليـل مـن المسـتبدين الأذكيـاء.» وتسـاءل أوبامـا بصـوت عـالٍ لمـاذا لا يسـتطيع النـاس فـي الشـرق الأوسـط «أن يكونـوا مثـل الـدول الاسـكندنافية». وأعـرب عـن قلقـه مـن تزايـد عـدد النسـاء الإندونيسـيات اللاتـي يرتديـن الحجـاب. وفـي المقابـلات التـي أجراهـا مـع جولدبـرغ، ألقـى باللـوم على المسـلمين؛ لأنهـم لـم يكونـوا سـلميين بمـا فيـه الكفايـة. وقـال إن المسـلمين بحاجـة إلـى «إجـراء مناقشـة نشـطة داخـل مجتمعهـم حـول كيفيـة عمـل الإسـلام كجـزء مـن مجتمـع سـلمي وحديـث.» كمـا تحـدث عـن «إصـلاح مـن شـأنه أن يسـاعد النـاس على مواءمـة عقائدهـم الدينيـة مـع الحداثـة.» فـي أحـد خطاباتـه عـن حالـة الاتحـاد، قـال إن الخـلاف فـي الشـرق الأوسـط «متجـذر فـي صراعـات تعـود إلـى آلاف السـنين.»

وبالنظـر إلـى هـذه التصريحـات مجتمعـة، فسـنجد أنهـا تعلـن يأسـها مـن قـدرة الشـعب والثقافـة والديـن المسـلم على تبنـي الديمقراطيـة. حيـث يبـدو أن كثيـرًا مـن المسـلمين عازمـون علـى رفـض حركـة التاريـخ نحـو الديمقراطيـة. ومثـل روجـر سـكروتون مـن قبلـه، وجـد أوبامـا نفسـه غاضبًـا مـن المنطقـة ومقاومتهـا العنيـدة للتغييـر. إن اليـأس والاستسـلام أمـران مفهومـان. لكـن التشـكك المبـرر بشـأن آفـاق الديمقراطيـة لا يتطلـب، بالضـرورة، التخلـي عـن الفكـرة الديمقراطيـة.

إذا كانت الليبرالية والديمقراطية متشابكتين في الفضاء العام الأمريكي، فقد افترض الأمريكيون أن هذا التشابك موجود خارج أمريكا كذلك. إذا كانت القيم الليبرالية مستمدة من كرامة الإنسان، فإن لها تطبيقًا عالميًا. هذا الشمول- الذي يتجاوز الثقافة والجغرافيا- جعل الفكرة الليبرالية ملهمة ومتسقة مع تصور أمريكا عن نفسها. وكما قال ثيودور روزفلت ذات مرة: «تعتمد فائدتنا الرئيسية للإنسانية على جمعنا بين القوة والهدف النبيل.» وكان لهذا الهدف علاقة بالليبرالية والتنوير والحرية أكثر من ارتباطه بالديمقراطية الشعبية. وقد كان لدى الآباء المؤسسين بالتأكيد تحفظاتهم على هذا الأمر الأخير. وكما وصفها جون آدامز: «لم تكن هناك قط ديمقراطية لم تنتحر.» وأيضًا قال جيمس ماديسون أن الديمقراطيات «بقدر ما تكون قصيرة في حياتها، بقدر ما تكون عنيفة في وفاتها». وبعد أكثر من قرن من الزمان، لم يسترسل فرانكلين دي روزفلت في الحديث حول المتطلبات الأساسية الأربعة للديمقراطية. بل تحدث بدلًا من ذلك عن «الحريات الأربع». وبالنسبة لجون ف. كينيدي، كانت «القوة السحرية» بالنسبة لنا هي «الرغبة في أن يكون كل شخص حرًا.» بالتأكيد، كانت الديمقراطية جزءًا من المعادلة، لكنها لم تكن الدافع الأساسي. وبدون وجود الليبرالية للتخفيف من ذلك، يمكن أن تكون الديمقراطية مشكلة- ومن الأفضل تجنبها في المجتمعات والثقافات الأجنبية المتخلفة.

أنا شخصيًا ليبرالي، وإن كنت من النوع الذي ينتقد ما أصبحت عليه الليبرالية مؤخرًا. لن أكون مرتاحًا للعيش في ظل حكومة إسلامية منتخبة ديمقراطيًا- أو حتى حكومة كاثوليكية

الديمقراطية كنظام ومجموعة من الإجراءات تسمح للناخبين بتحديد مسارهم الخاص وتحديد القيم الأكثر أهمية بالنسبة لهم

منتخبة ديمقراطيًا. لكنني أدرك أيضًا أن ليبراليتي مشروطة- فهي نتاج ولادتي في الولايات المتحدة في لحظة معينة من التاريخ. لو لم يقرر والداي الهجرة إلى الولايات المتحدة، ولو كنت نشأت في مجتمع محافظ دينيًا، لشكلتني تلك التجارب، ولم لأكن ليبراليًا في الأغلب. كنظام قيم بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ حول أولوية التفكير العقلاني على الوحي، تناقش الليبرالية الأسئلة الأساسية حول: مَن نحن، ومَن المفترض أن نكون. ومن هذا المنطلق، لا يمكن لها إلا أن تصطدم بالإسلام- الدين الذي، في مواضع مختلفة، كان يحمي بشدة سلطته على الإجابة على مثل هذه الأسئلة الأساسية طوال الجزء الأكبر من 14 قرنًا من الزمان. تتطلب الليبرالية أيضًا وجود ليبراليين، وهم ببساطة ليسوا كثيرين بما يكفي في الشرق الأوسط. وقد يتغير ذلك، ولكن مع تضاؤل جاذبية الأفكار الليبرالية الكلاسيكية في نفس الأماكن التي ولدت فيها الليبرالية، فإنني أجد صعوبة في تخيل سيناريو يقرر فيه غالبية المصريين أو الأردنيين أو الجزائريين أن يصبحوا ليبراليين على النمط الغربي، بعد أن كانوا على غير ذلك لفترة طويلة.

تقييم جاذبية الأفكار الليبرالية، أو عدم وجودها، أمر بالغ الأهمية. حتى في الديمقراطيات الأكثر تقدمًا في العالم، تكتسب حركات ما بعد الليبرالية قوة. إذا كانت الديمقراطية جزءًا من حزمة تتضمن بداخلها مبادئ غير ذات صلة حول طبيعة التقدم والشخصية البشرية، فمن غير المرجح أن يتم قبولها في المجتمعات التي لا يتم فيها مشاركة تلك المبادئ. وكما اتضح لنا، يوجد في العالم عدد من هذه المجتمعات أكثر مما قد نود الاعتراف به.

الديمقراطية كنظام ومجموعة من الإجراءات- وكطريقة لتنظيم السياسة دون تحديد نتائجها مسبقًا- تسمح للناخبين بتحديد مسارهم الخاص وتحديد القيم الأكثر أهمية بالنسبة لهم. تسمح الديمقراطية بالتداول السلمي للسلطة، حتى- أو بشكل خاص- في المجتمعات المستقطبة أيديولوجيًا. وبتضمنها مجموعة من الآليات لتنظيم الصراع، فإنها تساهم في الاستقرار على المدى الطويل، إن لم يكن على المدى القصير. توفر الديمقراطية أيضًا ميزة التوقع، لأن الخاسرين في الانتخابات لديهم فرصة للقتال في يوم آخر. وأنا أُسمي هذا النهج «البساطة الديمقراطية» لأنه يقبل الديمقراطية على ما هي عليه بدلًا من ما يمكن أن تصبح عليه أو لا تصبح عليه.

إن محاولة إجبار الناس على أن يصبحوا ليبراليين هي علامة على الغطرسة- ولا بد أن تكون إما غير فعالة أو غير واقعية أو كليهما. إن الليبرالية التي لا يتم اختيارها بحرية تكون مناقضة لمفهومها. في السياسة، يمكن أن يكون لدى المرء أصدقاء وأعداء. والتحدي- ليس فقط في الشرق الأوسط، ولكن في الولايات المتحدة، ويبدو أنه في كل مكان آخر- هو قبول حالة العداء الطبيعية هذه وتحويلها إلى شيء يمكن التحكم فيه. قد لا يبدو هذا كثيرًا لنطمح إليه، لكنه قد يكون كافيًا.

هذا المقال مقتبس من كتاب حامد الأخير «مشكلة الديمقراطية: أمريكا والشرق الأوسط وصعود وسقوط فكرة".

القضاء على الديمقراطية

ما تُخبرنا جريمة قتل غامضة عن أندونيسيا الحديثة

في يوليو 2004، أجرت أندونيسيا أول انتخابات رئاسية مباشرة لها، وفوراً صُنفت كإحدى كبرى الانتخابات من نوعها في تاريخ العالم. أدلى 121 مليون إندونيسي بأصواتهم في الجولة الأولى، متخطين كثيراً 111 مليون أمريكي ممن صوتوا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في سنة 2000. لكن الديمقراطية الأندونيسية، في ذلك الوقت، كانت لا تزال، نوعاً ما، في طور التجريب. بعد أن حققت أندونيسيا استقلالها عن هولندا في سنة 1949، قاد سوكارنو، أول رئيس لها، فترةً قصيرة من الديمقراطية البرلمانية الليبرالية. ولكن تحول النظام ليصبح نظامًا أكثر استبداداً يُعرف باسم "الديمقراطية الموجهة".

كريثيكا فارقور

هَدَف نظام الديمقراطية الموجهة إلى إدماج الهياكل التقليدية القائمة على الإجماع في القرى، إلا أنه أُنهي مبكراً في سنة 1965، عندما تولى الجنرال سوهارتو الحكم في مرحلة انتقالية قُتل خلالها مليون مشتبه به من الشيوعيين واليساريين، ليمتد حكم سوهارتو للبلاد حتى سنة 1998، عندما دفعته الاحتجاجات الحاشدة والأزمة المالية الآسيوية إلى تقديم استقالته.

في انتخابات سنة 2004، كان لكل من المرشحين الرئاسيين النهائيين صلات وثيقة بالسنوات الأولى العصيبة للجمهورية الأندونيسية. ميغاواتي سوكارنوبوتري، الرئيسة حينها، هي أكبر بنات سوكارنو. في حين خدم منافسها، سوسيلو بامبانج يودويونو، الجنرال المتقاعد من الجيش، في الجيش تحت حكم سوهارتو. الانتخابات الضخمة معقدة إجرائياً إنجاز لا ينكره أحد لديمقراطية عمرها ست سنوات. لكن نتائجها - فوز الجنرال يودويونو، وإدامة نفوذ الجيش على نتائج

الانتخاب - غير مشجعة إلى حد ما. حققت الدولة المترامية الأطراف البالغ عدد سكانها حوالي 300 مليون نسمة وأكثر من 17000 جزيرة تقدماً عظيماً في نهاية ديكتاتورية سوهارتو. ارتفع متوسط العمر المتوقع من 47 سنة في 1960 إلى 72 سنة اليوم، ودخل الاقتصاد في

هَدَف نظام الديمقراطية الموجهة إلى إدماج الهياكل التقليدية القائمة على الإجماع في القرى، إلا أنه أُنهي مبكراً في سنة 1965

مجموعة العشرين G-20، وكذلك أجرت الحكومة مشاريع رعاية اجتماعية طموحة، منها إحدى أكبر أنظمة التأمين الصحي في العالم. رغم ذلك كله، تبدو الديمقراطية في أندونيسيا خاوية أو ضعيفة. الفساد راسخ على نحو ميؤوس منه، والمجتمع المدني في منتهى الضعف، وتنظيم العمالة

في نقابات شبه مستحيل، يُسجن الناس بتهمة الكفر، ويُقتل نشطاء البيئة، وتُحجب الصحافة باستمرار. لايصوت أحد بناء على «القضايا التي تهم الناخبين»، فالسياسة الحزبية مبنية على المحسوبية لا على الأفكار أو الأيديولوجيا.

في سنة، 2014 تولى الرئيس الأندونيسي الحالي، جوكو ويدودو، المعروف باسم جوكووي، السلطة وتعهد بإجراء الإصلاحات، لكنه أنجز القليل فقط لمعالجة هذه التحديات، ويمكن القول بأنه كان سبباً لإثارة بعضها. صنع جوكووي التاريخ كأول رئيس في العصر الحديث بدون علاقات مباشرة مع نظام سوهارتو، ومع ذلك تراجع احترامه لحقوق الإنسان في فترتي حكمه. (في سنة 2019 أُعيد انتخابه). اليوم، يمكن لملايين الأندونيسيين الإدلاء بأصواتهم، لكن الحقوق الأساسية الممنوحة عادة لمواطني المجتمع الديمقراطي غير مضمونة.

لماذا؟ بعض الإجابات تكمن في كتاب جديد للتحقيق حول حادثة قتل سنة 2004، في نفس السنة الذي أجريت فيه تلك الانتخابات المباشرة الأولى. في كتاب "سئمنا من العنف"، يقدم الباحث الأمريكي في مجال حقوق الإنسان مات إيستون سردًا لحياة وموت منير سعيد طالب، الناشط المهم في مجال حقوق الإنسان والذي قُتل على متن رحلة جوية من جاكرتا إلى أمستردام. من خلال دراسة أسباب الجريمة والجهات الفاعلة وتقارير المحاكمات، يسلط إيستون الضوء على العديد من المؤسسات الديمقراطية التي لا تزال ضعيفة في أندونيسيا ما بعد سوهارتو - ويبين لماذا لا تزال إحدى أكبر الديمقراطيات في العالم هشة بسبب ماضيها العنيف.

عمل المباحث

توفي منير في المجال الجوي الواقع فوق الحدود الأوكرانية الرومانية في الساعة 4:00 صباحاً في 7 سبتمبر 2004. ترك وراءه زوجة وطفلين صغيرين، وكونتراس، وهي منظمة حقوق الإنسان التي شارك في تأسيسها لكي يخدم الأندونيسيين الذين اختفوا أو قتلوا أو أُصيبوا من قِبل أجهزة الدولة. أصله من عائلة تجارية عربية إندونيسية في جافا الشرقية، أصبح منير منظم وناشط دولي بارز في فترة التسعينيات. عندما تلقى جرعة قاتلة من الزرنيخ كان سيشرع بدراسة الماجستير في سنة في جامعة أوتريخت في هولندا.

مكانة منير الوطنية والدولية

في سنة 2000، فاز منير بجائزة الحق في الحياة، وهي جائزة سويدية غالباً ما يطلق عليها اسم "نوبل البديلة". قُوبلت وفاته بغضب شعبي واسع، وسرعان ما صنفتها الشرطة الأندونيسية على أنها جريمة قتل متعمدة. كانت زوجة منير، سوسي، وأصدقائه الناشطين مبادرين وجادين للغاية في الضغط لمعرفة الإجابات. جهودهم، كما روى إيستون، مثيرة للغاية. حيث جمع الأصدقاء والعائلة معاً سجلات الهاتف وبيانات الرحلات وبيانات السيرة الذاتية الغامضة للعديد من أعضاء أجهزة المخابرات الأندونيسية، وتشاجروا بالجدال مع مسؤولين مهمين، مثل مدير شركات الخطوط الجوية جارودا-إندونيسيا الحكومية والتي قام من خلالها منير برحلته الأخيرة.

نظم هؤلاء الأصدقاء لجنة عمل للتحقيق في مقتل منير، بينما عين الجنرال يودويونو، الفائز في انتخابات سنة 2004، فريقاً متخصصاً لتقصي حقائق وفاة منير. كان لفريق تقصي الحقائق صلاحيات ضئيلة. لا يستطيع إجبار الشهود على المثول أو إجراء عمليات التفتيش؛ يمكنه مشاركة المعلومات فقط مع الشرطة وتقديم إقتراحات، على أمل أن تتابعها الشرطة. وكذلك واجه التحقيق صعوبات لا حصر لها: كان مسرح الجريمة في حالة من الفوضى، وأُتلفت أدلة حاسمة على متن الطائرة من خلال تحقيق هولندي أخرق، وكذلك تقرير مبدئي عن السموم لم يُقدم لأكثر من ثلاثة أسابيع، وفد الشرطة الأندونيسية إلى أمستردام لم يحصل على تقرير التشريح الكامل. ومع ذلك، تمكن فريق تقصي الحقائق ولجنة أصدقاء منير من تحديد المشبوهين الرئيسيين، بل وحتى المكان الذي جرى فيه تسميم منير، والذي حدث أثناء توقفه في مطار شانغي في سنغافورة.

بوليكاربوس بوديهاري بريانتو هو المتهم الأول الذي ظهر في الكتاب، وهو مساعد طيار. يبدو مشبوهاً وشريراً على الفور وكأن هذه دراما جريمة تلفزيونية. يشاع أنه كان على علاقات وطيدة بالجيش. لم يتمكن بوليكاربوس من تقديم رواية متسقة لسلوكه خلال الرحلة 974، تحديدًا لماذا قام بترقية مقعد منير في الطائرة من الدرجة الاقتصادية إلى درجة رجال الأعمال. أثناء فترة التحقيق، تلقى أحد أصدقاء منير الناشطين ثلاث رسائل نصية، مجهولة المصدر، مُدعية أن بوليكاربوس عميل لوكالة استخبارات الدولة بادان إنتيليجين نيجارا (BIN) منذ سنة 2002. ادعت هذه الرسائل أن مسؤولي BIN كانوا السبب وراء مقتل منير لأنهم يخافون أن يدق ناقوس الخطر خارجاً بخصوص العديد من النشطاء المختفين المناهضين لسوهارتو. على الرغم من غموض مصدر هذه النظرية، إلا أن الكتاب يتبناها بشكل حاسم. تؤيد ادعاءات هذه النظرية شبكة الاتصالات الاستخباراتية التي تكشفت ببطء، وتفاصيل كثيرة تدين تصرفات بوليكاربوس حتى بفترة قصيرة قبل وفاة منير، والعثور

على أكثر من أربعين مكالمة بين بوليكاربوس وقائد سابق بارز في القوات الخاصة. في ديسمبر 2005، إتُهم بوليكاربوس بمقتل منير وحُكم عليه بالسجن لمدة 14 سنة. رغم أنه من المحتمل أن يكون بوليكاربوس ارتكب جريمة قتل، إلا أن السؤال الصعب لازال قائماً: من أمر بالقتل ومن المستفيد؟ يفترض الكتاب على الأرجح أن أحد المشتبهين، وإن لم يكن المشتبه الوحيد، هو موشدي، الجنرال السابق ومسؤول وكالة استخبارات الدولة BIN المشرف على بوليكاربوس.

توبسول وبدروك

"سئمنا من العنف" لا تُفسر مقتل منير بطريقة مثيرة أو جديدة، لكنها تسلط الضوء على الكيفية والسبب وراء تعثر العديد من المؤسسات في أندونيسيا الديمقراطية منذ ميلادها. الحركة الاحتجاجية التي أطاحت بسوهارتو في سنة 1998 تسمى بحركة الإصلاح. ولكن، هدفها لم يكن الجيش أو نفوذه، بل ركزت على نظام سوهارتو، وعلى سوهارتو نفسه تحديدًا. وفقاً لأحد تقديرات منظمة الشفافية الدولية، كان سوهارتو من أكثر زعماء العالم فساداً في التاريخ الحديث، حيث نهب ما يصل إلى 35 مليار دولار على مرور ثلاثة عقود. لكنه تمسك بالسلطة حتى مجيء الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، وحولت حركة احتجاج طلابية ضخمة نظامه إلى سفينة غارقة. تركه جيشه يغرق. كتب إيستون أنه عندما اعتصم الطلاب المتظاهرون على أرض البرلمان بدى الجيش مخلصاً، إذ مرت تلك الأيام، ولم يفض الجيش اعتصام الطلاب.

من خلال السماح بشكل ضمني بانهيار النظام المحتوم، تمكن الجيش من الانتقال سلمياً إلى أندونيسيا الديمقراطية. بعد سنة 1998، وجد العديد من أعضاء الجيش عملاً مرموق، ودخل جنرالات متقاعدون مثل يودويونو السياسة الانتخابية وترقوا بسرعة. كتب إيستون: هذه النخب قبل وبعد سوهارتو "قبلت الديمقراطية الإجرائية للانتخابات الحرة والتحولات السلمية، في حال أن كل شيء يمكن أن يظل كما هو: الإجرام

والفساد الإفلات من العقاب.
كل ديمقراطية ناقصة بطريقتها الخاصة. حيث إن العديد من تجاوزات الولايات المتحدة نابعة من الدور الضخم الذي تلعبه الفردية في ثقافة البلاد. نقطة ضعف الديمقراطية الأندونيسية ربما تكون في هيمنة الجيش، والإفلات شبه التام من العقاب على الجرائم السابقة. اليوم، يشكل الجيش الإندونيسي طبقةً حجرية تحت بضع أقدام من التربة حيث نشأت مؤسسات ديمقراطية اسمياً منذ سنة 1998. لا يمكن أن تمتد جذور الديمقراطية إلى ما بعد نقطة معينة.
تجلت القوة الراسخة للجيش في أندونيسيا في عدة مراحل من حياة منير وموته. أحد أبرز الأمثلة هو المعاملة التفضيلية التي قامت بها الشرطة للمتهمين بمقتل منير من ذوي الخلفيات العسكرية. على سبيل المثال، الجنرال هندبروبيونيو، والمسؤول عن مجزرة حدثت في جزيرة سومطرة سنة 1989، والذي كان رئيس وكالة استخبارات الدولة BIN في سنة 2001. كان منير معارضًا شرسًا لتعيين الجنرال هندبروبيونيو. عندما برز احتمال تورط هندبروبيونيو في قضية مقتل منير، ووفقاً لإيستون، "أجريت مقابلته [ليس] في مقر الشرطة إنما في جناحه في الفندق." عندما حاول اثنان من أعضاء فريق منير لتقصي الحقائق سؤاله بعض الأسئلة، قدم شكوى إشانة سمعة، وعلى الفور قامت الشرطة باستدعاء أعضاء اللجنة لاستجوابهم.
أما بالنسبة لموشدي، الجنرال السابق في القوات الخاصة والذي يُعتقد أنه أصدر أمر اغتيال منير، انتقامًا من حملة قادها منير لمناصرة الأشخاص الذين اختطفتهم القوات الخاصة في سنة 1998 نسفت مسيرة موشدي العسكرية. الشرطة لم تتعاون

تجلت القوة الراسخة للجيش في أندونيسيا في عدة مراحل من حياة منير وموته. أحد أبرز الأمثلة هو المعاملة التفضيلية التي قامت بها الشرطة للمتهمين بمقتل منير من ذوي الخلفيات العسكرية

بشكل كامل مع فريق منير لتقصي الحقائق، حيث زودته بـ 18 سجلًا فقط للإستجواب من بين ما يقارب مئة مقابلة أُجريت مع المتهمين وفقاً لإيستون. تجاهل موشدي أربعة أوامر حضور الى المحكمة متتالية في سنة 2005، وعندما اضطر في النهاية للمثول أمام المحكمة في سنة 2008، جعل دفاعه منه بطل محلي. كانت المدرجات معبأة بأنصاره المهللين. وبشكل غير مفاجئ، حصل موشدي على البراءة، ثم دخل السياسة سريعاً، وانضم إلى حزب جيريندرا التابع للفريق السابق برابوو سوبيانتو.
أصبحت لجنة تقصي الحقائق غير مؤثرة أكثر فأكثر بعد أشهر. على الأرجح لم يكن تحقيق اللجنة راغبًا في مواجهة الشبكات العسكرية العميقة على الإطلاق، والتي أصبحت أكثر قوة على مدى عقود. في النهاية، بوليكاربوس وإثنين من مسؤولي طيران جارودا، المتهمين بتسهيل جريمة القتل، قضوا بعض الوقت في السجن. في سنة 2010، صدر الأمر لطيران جارودا أوامر بدفع مبلغ مالي لم يكشف عنه يزيد عن 600 مليون روبية (حوالي 68000 دولار) لأرملة منير، لكن مسؤوليها تجاهلوا الأمر ببساطة.

الخطيئة الأصليَّة

لم يكن منير ليتفاجأ بهذا كله، وهو الذي كان خلال حياته يسعى إلى الإجابة على السؤال المحير حول معرفة سبب صعوبة حماية حقوق الإنسان حتى بعد أن أُطيح بالحكومة المدعومة من الجيش. امتلك منير مقدرة عبقرية على تحليل الأوضاع العامة، خبرته في تنظيم العمال جعلته يدرك انتشار الهوس بمعاداة الشيوعية، وآثار هذا الهوس المُشوهة للمجتمع الأندونيسي. كتب إيستون أنه مع كونتراس. أمِل منير في إعادة التفكير في "الدور الكامل للجيش والاستخبارات في الديمقراطية."
نجاح الحركة الإحتجاجية الذي قضى على سوهارتو عنى أن رياح التغيير كانت لصالح منير لفترة من الوقت. استردت أندونيسيا التعددية الحزبية، أُعلن أن الصحافة حرة، ولم يُمنح الجيش مقاعد تلقائياً في البرلمان، وأصبحت الشرطة قوة مدنية منفصلة عن الجيش. كما كتب إيستون، "أربع سنوات من الإصلاح، لا تزال أندونيسيا تصيغ وتسن مجموعة من القوانين حول حقوق الإنسان والجيش، والشرطة، والإرهاب، والاستخبارات."
لكن في الواقع لم يجب الجيش عن وقوع جرائمه في عامي 1997 و1998، وخاصة اختفاء النشطاء والمعارضين. على الرغم من أن كبح عنف الدولة كان ضرورة حتمية للإصلاح، إلا أن قادة الديمقراطية الشباب اللاحقين لم يركزوا على العدالة، ولكن على المصالحة والتسامح. لذا لم تتم مواجهة الجيش بجرائمه الفظيعة التي ارتكبها في عامي 1965 و1966، خاصة القتل الجماعي لما يصل إلى مليون من الشيوعيين واليساريين والمثقفين والأقليات المختلفة المتهمين. كانت هذا الحدث مؤلماً للغاية، وبعيد المدى، ودامي للغاية - حيث بقي الجناة يمارسون سلطتهم لفترة طويلة بعد ذلك لدرجة أن ردة فعل معظم الأندونيسيين كانت هي الصمت المُؤلم.
ربما يكون الحجم الضخم من

عمليات القتل في العامين 1965-1966 أعاق المجتمع المدني بشكل دائم في أندونيسيا الحديثة. واليوم، فإن الاشتغال بالسياسة كما قال الناشط الأسترالي ماكس لين، هو "أرض قاحلة". اليوم هناك نشطاء حقيقيون وشجعان في جميع أنحاء البلاد يحاربون الفساد ويدعون إلى الديمقراطية المفتوحة وحرية التعبير وحقوق الأقليات – إلا أن عددهم يبقى قليلاً وهم مواجهون بمقاومة كبيرة من المؤسسات القائمة.

كلام مجاني حول الديموقراطية

ذات مرة علق منير أن يودويونو "يستخدم الديمقراطية ولا يؤمن بها." يودويونو هو أول من شكل لجنة التحقيق في وفاة منير في سنة 2004 للمرة الأولى، وأمر أيضاً بإنهاء التحقيق بعد فترة قصيرة من إعادة انتخابه في سنة 2009. تكتيك الإعلان عن تغيير رمزي من خلال مؤسسات جديدة أو تعيينات براقة كان متبوعاً بالمماطلة والتأخير ولا زال الطمس والتمويه مستخدمًا على نطاق واسع في أندونيسيا الديمقراطية الحديثة.

أتقن الرئيس الحالي هذا التكتيك بالفعل. تولى جوكووي، الذي أُطلق عليه "أوباما الأندونيسي"، سلطته متبنيًا برنامجًا للإصلاح. لكن طوق التغيير المحتمل الذي ارتداه اختفى كلياً في الواقع الباهت الذي يجلس على رأسه. في حملته لسنة 2014، تناول جوكووي موضوعات حساسة مثل عمليات القتل 1965-66 وحالات الاختفاء سنة 1998 - التي كانت أحد أبرز اهتمامات منير، ولكن بمجرد توليه المنصب، ركز بشكل كلي تقريباً على الاقتصاد. في سنة 2015، شكل النشطاء الأندونيسيين محكمة شعبية رمزية في لاهاي للتصدي لعمليات القتل الجماعي، لكن إدارة جوكووي ببساطة تجاهلت توصياتهم بأن على أندونيسيا أن تقدم اعتذارها

> أُطلق سراح بوليكاربوس للمرة الثانية في عصر جوكووي، بعد أن قضى ثماني سنوات فقط من عقوبته البالغة 14 سنة. وعَيَّن جوكوي هندبرايونو، الجنرال الوحشي المتورط بمقتل منير، كمستشار للفريق الانتقالي

لجميع الضحايا والناجين وعائلاتهم والجرائم المرتكبة في أندونيسيا في أحداث سنة 1965، "التحقيق في الجرائم المذكورة ومقاضاتها، وتقديم تعويضات للضحايا والناجين. (ولكن رفض نائبه في ذلك الوقت المحكمة ووصفها بأنها "درامية".)

أُطلق سراح بوليكاربوس للمرة الثانية في عصر جوكووي، بعد أن قضى ثماني سنوات فقط من عقوبته البالغة 14 سنة. وعَيَّن جوكوي هندبرايونو، الجنرال الوحشي المتورط بمقتل منير، كمستشار للفريق الانتقالي - وهو أحد المساعدين العسكريين في عهد سوهارتو في حكمه.

إن كان هناك تكتل جديد قوي في المجتمع المدني الأندونيسي، فهو تكتل الشعوبيين المسلمين والمحافظين الدينيين، الذين أصبحوا أكثر حرية بعد عهد سوهارتو العلماني نسبياً، والذين حققوا نجاحاً في إحداث تغيير أكبر بكثير مما حققه مناصري حقوق الإنسان. في السنوات الأخيرة، نظمت الجماعات الإسلامية اليمينية احتجاجات ضخمة لأكثر من 200 ألف شخص ونجحت في إقرار العشرات من القوانين المحلية المُستوحاة من الشريعة الإسلامية.

أما بخصوص النشطاء الليبراليين، هم قلة وآخذين في الانكماش. عند قرائتي لكتاب إيستون، أدركت أن معرفتي لا تقتصر فقط على معظم منظمات حقوق الإنسان في أوائل الألفية فحسب، بل تعدى ذلك العديد من الأفراد المذكورين بالاسم، مثل ماريا سومارسيه، والتي نظمت اعتصاماً أسبوعياً بالقرب من القصر الرئاسي منذ سنة 2007. وتبلغ الآن 70 سنة. من غير المؤكد إذا كان الأشخاص الذين لم يعاصروا احتجاجات الطلاب سنة 1998 - وأندونيسيا بلد شابة، لذلك هناك عدد أقل كل يوم - سيجدون طرقهم الخاصة لإنهاء هيمنة الجيش الخانقة. يتلخص مزاج الشباب الأندونيسي اليوم في حركة جولف golput والتي تدعو لمقاطعة التصويت تمامًا.

يشرح الكتاب كيفية قيام المؤسسات الديمقراطية بخذلان العدالة. في سنة 2017، حضرتُ فعالية مجتمعية في معهد جاكارتا للمساعدة القانونية، أُجريت ندوة مخطط لها بشأن عمليات القتل الجماعي 1965-66 وتحولت إلى ليلة من الموسيقى والشعر. كان الندوة مثارًا للجدل، وبغروب الشمس جُذب حشد كبير من المتظاهرين الإسلاميين، الذين صرخوا، "اقتلوا أعضاء الحزب الشيوعي!"، وحاصروا المخارج، وحبسوا بعض الناس هناك حتى الرابعة صباحاً. (حُل الحزب الشيوعي الأندونيسي في سنة 1965). في مرحلة ما، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ليس على المتظاهرين المعتدين، بل على الحاضرين في الفعالية. تشبه هذه الحادثة ما حصل مع منير حين أُصيب في أعمال شغب عنيفة سنة 1996، داس خلالها جندي على يده وكسر إصبعه. وكما هو الحال في أندونيسيا اليوم، لم تبحث السلطات عن مرتكبي الجرائم، بل اعتقلوا زعيم مجموعة يسارية جديدة مؤيدة للديمقراطية. كما كتب إيستون، "تحت الضغط في التحقيق في العنف، قاضت الحكومة الضحايا."»

نقلًا عن شؤون دولية